الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٩**

الأربعاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيريرا (سري لانكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

كلمة السيد لينين مورينو غارسيس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

اصطحب السيد لينين مورينو غارسيس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لينين مورينو غارسيس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس مورينو غارسيس (*تكلم بالإسبانية*): إنني إذ أتكلم من على هذا المنبر اليوم، يمكنني أن أؤكد أن تقدما كبيرا قد أحرز في تحقيق الإدماج وإمكانية الوصول؛ بيد أننا كمجتمع، لا يزال أمامنا الكثير مما يتعين القيام به من أجل بليون شخص من ذوي الإعاقة يعيشون في العالم. إنني رجل متفائل. ونحن قادرون تماما على إيجاد الحلول؛ فتلك مسألة تتعلق بالإرادة السياسية. ولهذا فإنني ممتن للترتيبات التي أجريت لكي يتسنى لي مخاطبة الجمعية العامة اليوم.

وأهنئ الرئيس، السيد ميروسلاف لايتشاك، على اقتراح موضوع المناقشة العامة، وهو ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. فهذه حقا هي ضرورات اليوم. ومما لا شك فيه أن أي حكومة مسؤولة يجب أن توفر الرعاية لمواطنيها حتى يتسنى لهم جميعا العيش الكريم على كوكب مستدام، حيث نعمل كل يوم لتحقيق السلام.

وتتفق حكومتنا في فلسفتها على أنه يجب علينا توفير الرعاية لمواطنينا طوال حياتهم، من لحظة الحمل إلى أن يقرر الله إغماض أعيننا. يجب أن نكفل حياة طيبة ووفاة حسنة. ولهذا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

السبب نظمنا عمل الحكومة حول خطة أطلقنا عليها ”حياة بأكملها“. يجب على أي حكومة مسؤولة أو بلد مسؤول أن يقدم الرعاية والإلهام والتشجيع والدعم لمواطنيه طوال حياتهم في ظل مبدأ المسؤولية المشتركة.

ويبدأ توفير الرعاية للمواطنين بتقديم خدمات ما قبل الولادة. وبعد الولادة، نحتاج إلى توفير الرعاية الطبية للطفل، من تغذية سليمة وتحصين وفحص حديثي الولادة والتدخل المبكر. ثم تأتي المرحلة التي يجب فيها أن نلهم الإنسان الجديد ونشجع حبه للعلوم والمعارف والفنون والرياضة لتشكيل إرادته وفكره، وبالتالي إيقاظ وعيه وزرع بذور القيم فيه مما سيشكل الأساس لحياته كشخص بالغ. وفي المرحلة التالية من الحياة، من الأهمية بمكان أن ندفع شبابنا قدما من خلال التعليم – تعليم عال رفيع النوعية – لنيسر بتلك الطريقة تحقيق مساعيهم ومشاريعهم وأحلامهم. وبعد هذه المرحلة، يجب أن نوفر الدعم للأفراد بغية ضمان رفاه أسرهم – الحق في الضمان الاجتماعي والسكن والعمل والاستجمام والبيئة الآمنة والصحية. وفي النهاية تأتي مرحلة الامتنان عندما نرد الجميل لمن خدموا مجتمعاتهم وأسرهم من خلال الرعاية والخدمات التي نقدمها إلى المسنين من مواطنينا.

وفي إطار هذه الرؤية لضمان حقوق كل فرد طوال حياته بأكملها، لا تزال هناك حاجة ملحة قائمة للقضاء على جميع أشكال العنف. ويتعين على البشرية جمعاء في الوقت الحاضر الاضطلاع بواجب معنوي وأخلاقي – يجب أن نحظر إساءة معاملة الآلاف من النساء والفتيات وقتلهن. لا يمكن أن يكون هناك المزيد من قتل الإناث، ولا حتى حالة واحدة. وتتمثل خطتنا ”حياة بأكملها“، باختصار، في الكيفية التي فسرنا بها في إكوادور التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومما لا شك فيه أننا ورثنا من شعوبنا الأصلية فكرة أن العالم يجب أن يركز على البشر وعلاقتهم بالطبيعة، التي تكون فيها البداية والنهاية هي تلبية احتياجات الجميع وإتاحة العيش بكرامة. لقد علمني إخوتي وأخواتي من السكان الأصليين أننا ولدنا لنكون سعداء، ومن هذا المنطلق يجب أن نحكم ونعيش ونتدبر ونتصرف.

غير أننا يجب أن نعترف أيضا بأننا نعيش وقتا صعبا ومؤلما كبشر. إننا نواجه العديد من الأزمات. ونرى نزاعا نوويا محتملا، وزيادة في مستويات عدم المساواة والفقر، وكوكبا يجب أن يحارب الآثار المدمرة لتغير المناخ. وإذا واصلنا السير على هذا الدرب، فلا شك في أننا نتحرك صوب التدمير. من الواضح أن ذلك دليل على حقيقة أننا، الجنس البشري، نفشل. يجب أن نلتزم بتحقيق السلام. وتمشيا مع تلك الحاجة، تنضم إكوادور اليوم إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وندعو جميع البلدان إلى الانضمام إلى ذلك الصك الدولي التاريخي.

إننا نعلم أن الصناعة العسكرية تمثل أحد الأعمال التجارية الكبيرة، ولهذا تجري مقاضاة المتاجرين بالأسلحة وإدانتهم، وليس منتجو الأسلحة. ما هي الأخلاقيات التي تحكم ذلك؟ كيف يمكن إهدار الموارد التي يمكن تخصيصها لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على عبثية الحرب؟

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن السلام والتنمية يتحققان من خلال الحوار؛ ولكن إذا واصلنا الحروب والحصار ضد البلدان والشعوب، مثل الحصار المفروض على شقيقتنا كوبا، لن نتمكن أبدا من تحقيق حرية وديمقراطية حقيقتين. ولذلك، فإننا نصر على أنه يجب احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها. إننا ندعو إلى الحوار باعتباره آلية لتسوية الخلافات حول العالم، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي.

إن التدخل العسكري ليس هو الحل، حيث إنه لا يجلب معه سوى المعاناة والألم والموت. ولذلك، فإننا ندعم بقوة محادثات السلام التي تجريها حكومة كولومبيا في بلدنا مع جيش التحرير الوطني. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في كيتو،

الذي أعلن عنه قبل بضعة أيام، من أجل وقف إطلاق النار الثنائي المؤقت في كولومبيا. إننا نقترب خطوة خطوة نحو تحقيق هدف جعل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

وكما ذكرت في بداية بياني، أمامنا تحديا رئيسيا آخر يتمثل في عدم المساواة المثير للقلق في العالم. فمن غير المقبول أن يمتلك ثمانية أشخاص في العالم ثروة تعادل قيمة الثروة التي تمتلكها نصف البشرية الأشد فقرا. إن هذا الظلم يتعارض مع الحق في التنمية والكرامة الإنسانية. وسيكون وضع تدابير ضريبية عادلة هو أحد السبل لمواجهة عدم المساواة على الفور. ويجب علينا مكافحة التهرب من الضرائب وتجنبها، فتلك الموارد المخبأة هي موارد حيوية لتحقيق التنمية في بلداننا.

وعلاوة على ذلك، فإن استخدام الملاذات الضريبية قد أدى إلى إخفاء الفساد في القطاعين العام والخاص. وإذا كنا نريد حقا مكافحة الفساد، يجب أن نشجع ثقافة الشفافية. وفي بلدنا، قرر شعب إكوادور، بموجب اتفاق شعبي، أنه لا يمكن لأي موظف عمومي أن يمتلك موارد أو سلع في ملاذات ضريبية.

إن إكوادور بوصفها رئيسا للمجموعة السبعة والسبعين والصين، روجت إكوادور لبرنامج عالمي يتعلق بإجراءات ضريبية منصفة. ونؤكد من جديد الحاجة إلى إنشاء هيئة حكومية دولية بشأن التعاون الضريبي في الأمم المتحدة. وثمة آلية أخرى لتعزيز الشفافية تتمثل في وضع صك ملزم قانونا بخصوص الشركات عبر الوطنية وحقوق الإنسان. ونعرب عن تقديرنا للدعم المقدم من جميع البلدان التي تشاطرنا آراءنا بشأن هذه المبادرة.

بالنظر إلى الدمار الذي سببته الظواهر المناخية في الأسابيع الأخيرة، سأكون مقصرا إن لم أعرب عن تضامني مع الشعوب المتضررة والانتقال إلى معالجة أحد أكبر التحديات التي تواجهها البشرية، أي مسؤولية التصدي لتغير المناخ. ويجب الاعتناء ببيتنا المشترك وضمان بقاء كوكب الأرض. أدى بنا استغلال البيئة غير المحدود إلى العيش مع عواقب تغير المناخ. نحن، البلدان النامية التي تدفع أعلى التكاليف. إن البلدان لديها مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة. ويجب على الذين يتسببون بالمزيد من تلوث البيئة الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية.

وكما تعلم الجمعية، فإن إكوادور أحد بلدان الأمازون الثمانية. بما أنني ولدت ونشأت في منطقة الأمازون الإكوادورية، فمن واجبي تعزيز وحماية أوسع مستجمعات المياه في العالم. وفي الحوار الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة، قدمت مبادرة الأمازون بشأن وقف إزالة غابات الأمازون، ومكافحة تغير المناخ. وندعو إلى الامتثال لجميع الاتفاقات الدولية لحماية الطبيعة، بما في ذلك الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات. ونشجع الاقتصاد البيولوجي والمعرفة البيولوجية. ويجب أن نحمي معرفة الأوصياء على الطبيعة، والاستفادة القصوى منهم، لا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والدول.

أود أن أشير إلى مسألة أخرى على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للعالم اليوم، ألا وهي أزمة الهجرة. تؤيد إكوادور مبدأ المواطنة العالمية والتنقل الحر، لأن ترابطنا يتزايد، ولا يمكن أن يقتصر تطبيق الحق في حرية التنقل على رؤوس الأموال والسلع. إذ أن التنقل البشري يثري الشعوب ويسهم في مكافحة جميع أشكال التمييز وكره الأجانب. ونؤيد بقوة الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة التي تجري مناقشتها في هذه الجمعية. إن إغلاق الحدود ليس هو الحل. لم يكن أبدا هو الحل في تاريخ البشرية.

حين شكلّت حكومتي، دعوت إلى إجراء حوار وطني واسع، من دون استثناء أحد، من أجل التوصل إلى اتفاقات من شأنها أن تمكننا من بناء عالم أكثر إنسانية ومجتمع عادل وديمقراطي. فالحوار هو الأداة الوحيدة لبناء مجتمعات السلم. ويعني ذلك المجتمعات التي تتوفر لها فرص العمل ومستوى جيد من التعليم وبوسعها الحصول على الرعاية الصحية بوصفها حقا

من حقوقها، وحصولها على المسكن اللائق الخدمات الأساسية. إن الديمقراطية تُبنى من خلال الحوار، الأمر الذي يمثل في الوقت نفسه وسيلة للمضي قدما نحو هدفنا النهائي.

والديمقراطية تتعزز بفضل تهيئة الفرص أمام الشباب للمشاركة في الحياة السياسية. وعلينا واجب إعداد القيادة الجديدة حتى تتمكن من أن تحل مكاننا عندما يحين الوقت. يجب علينا أن نبقي على الدفاع عن الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والعبادة. ويجب تعزيز نظام دولي جديد يرتكز على السلام واحترام الاختلاف في الرأي، والمساواة، والتضامن.

نحن لا نريد مجتمعات رؤوفة فحسب، بل مجتمعات رائدها التضامن. لهذا السبب من الأساسي والضروري لنا أن نحب الآخرين، وأن نتحلى بالصدق، والشعور بالانتماء إلى المجتمع. في وجه الفشل الذي يتمثل في تطوير نموذج إنمائي يرتكز على التراكم، وعدم المساواة، والحرب، يمكننا بل يجب علينا تعزيز مجتمع جديد قائم على حب الخير للجميع. ويمكن لجميع البلدان تحقيق التنمية المقترنة بالعدالة، إذا توفر لدينا نظام دولي عادل، وإذا التزمنا بالقضاء على الفقر وعدم المساواة.

إن التحديات كبيرة، غير أنني مقتنع بأننا قادرون على التغلب عليها. إن تفاؤلي الشديد ينبع من الثقة بأن الحوار وصنع القرار السياسي والعمل الجماعي سوف تمكننا من بناء عالم أكثر إنسانية وأكثر عدلا ويمكننا العيش فيه بكرامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطُحب السيد لينين مورينو غارسيس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

خطاب السيدة مارتا غابرييلا ميكاتي إيليا، نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطحبت السيدة مارتا غابرييلا ميكاتي إيليا، نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب بفخامة السيدة مارتا غابرييلا ميكاتي إيليا، نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة ميكاتي إيليا (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أيما شرف ويسعدني أيما سعادة أن أكون هنا اليوم ممثلا لبلدي وحكومتي.

بصفتي أرجنتينية، وأنتمي إلى إحدى دول أمريكا اللاتينية، لا يسعني إلا أن أبدأ بياني بالإعراب عن تضامني وتضامن الأرجنتين مع المتضررين من الزلزال المأساوي في المكسيك الذي يضيف إلى الخراب الذي سببته الأعاصير المتتالية في منطقة البحر الكاريبي. إن البيئة والقوى الطبيعة تنادينا وتطلب منا الصمود أمام التحديات.

أود أيضا أن أهنئ السيد ميروسلاف لاتشاك على انتخابه، وعلى التزامه الجديد بمهمة تركيز مسؤولياتنا على الشعوب بوصفنا حكومات. وأعتقد أن تلك هي أهم رسالة لنا. وإذا كان المجتمع الدولي يسعى من أجل تحقيق السلام والحوار والتفاهم، وإذا كنا نعمل للتغلب على الفقر والعنف والتعصب، فإن الأرجنتين ستكون دائما موجودة لتقديم دعمها لهذا المسعى.

لقد اتفق قادة العالم على خطة عمل لصالح البشرية والعالم، ألا وهي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي تبين بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله هو التحدي الأكبر الذي يواجه العالم في جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتماشيا مع تلك التطلعات العالمية، وضعت حكومتنا الهدف المتمثل في القضاء قضاء مبرما على الفقر، بوصفه أحد المحاور الرئيسية لبرنامجها. وكدليل على ذلك لالتزام على الصعيد الدولي، قدمت الأرجنتين استعراضها الوطني الطوعي الأول للبدء بتنفيذها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تموز/يوليه.

نحن في الأرجنتين نعمل على تهيئة بلد تتوفر فيه الفرص المتكافئة للجميع. ولهذا السبب، نركز أيضا على إيجاد فرص العمل والتعليم الشامل للجميع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أننا سوف نستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالقضاء الدائم على عمالة الأطفال، حيث سنتناول مسائل من قبيل القضاء على عمل السخرة، وتعزيز العمالة النوعية للشباب. وستجري مناقشة مسألة العمالة المستقبلية جنبا إلى جنب مع تمكين شبابنا من خلال التعليم النوعي. إننا نحلم بعالم لا حدود فيه لقَدِر الأطفال ومستقبل الشباب سوى مواهبهم وذكائهم وتصميمهم وإرادتهم ورغبتهم في النجاح في الحياة.

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالنسبة للأرجنتين من سياسات الدولة التي عملنا على استدامتها منذ أن استعدنا نظامنا الديمقراطي في عام ١٩٨٣. ومن هذا المنطلق نعمل بصورة وثيقة مع الجهات الفاعلة الأخرى على صعيد النظم الإقليمية والدولية لكي تكون هذه السياسة ناجعة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن بلدنا قد تقدم بطلب للعضوية في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ونحن نعول على دعمكم.

تتمثل إحدى أولويات الأرجنتين في كفالة المساواة بين الجنسين. ونؤمن بأهمية تثقيف مجتمعاتنا المحلية بهدف القضاء على مختلف أشكال العنف المتواري داخل مجتمعنا. ولهذا السبب، تلتزم حكومتنا بتنفيذ البرامج التي تقضي على العنف الجنساني وعلى تحقيق التمكين الكامل للنساء والفتيات، بما في ذلك الاستقلالية في المجالين السياسي والاقتصادي، في إطار خطة العمل الوطنية الأولى من أجل الوقاية من العنف ضد المرأة والقضاء عليه وتقديم المساعدة إليها.

إن حكومتنا تشدد تشديدا خاصا على الالتزامات التي تعهدت بها مع المجتمع الدولي في إطار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها (القرار ١٠٦/٦١)، الذي أدمج في دستورنا في عام ٢٠١٤. التزاما منا بروح اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أنشأنا وكالة تركز على وضع السياسة العامة من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة. إن تصميم وتنفيذ الخطة الوطنية أمر ضروري من حيث المشاركة والعمل جنبا إلى جنب مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وبما أنني شخصيا معنية بهذه المسألة، فإنني ملتزمة بالعمل بلا كلل لكفالة أن تشمل الخطة الوطنية جميع المجالات المشار إليها في الاتفاقية. ومن وجهة نظري، لكوني شخصا ذا إعاقة مكتسبة، أود أن أعرب هنا، في هذه القاعة، عن التزامنا العميق أنا والرئيس ماكري بالعمل على تغيير وجهة النظر المشوهة التي تحملها ثقافتنا تجاه الإعاقة.

كما أود أن أشير إلى مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي التي لا تعرف قيودا ولا حدودا. ولذا يجب أن نتعاون ونوحد جهودنا من أجل التصدي لهذه المشكلة. فمكافحة الاتجار بالمخدرات أولوية أخرى من الأولويات الثلاث لرئيسنا، ولا بد من مضاعفة التزاماتنا الدولية من أجل التصدي لتلك الآفة. ونحن في الأرجنتين نعمل في هذا الصدد من أجل التوصل

إلى توافق في الآراء سيمكننا من إنشاء محكمة دولية لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقتنا من أمريكا اللاتينية.

من المؤلم أن أشير إلى الحالة التي تواجهها شقيقتنا جمهورية فنزويلا البوليفارية. ففي ٨ آب/أغسطس، اجتمعت في ليما الدول الاثنتا عشرة الأمريكية لإدانة تمزق النظام الديمقراطي والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن العنف، والقمع والاضطهاد السياسي ووجود سجناء سياسيين، والافتقار إلى الانتخابات الحرة في ذلك البلد. ويؤلمني أن أتكلم هكذا عن بلد شقيق عزيز جدا على الأرجنتين. لذلك، ومن على هذا المنبر، أدعو إلى إجراء مفاوضات تتسم بالمصداقية وحسن نية، مع البناء على توافق آراء الأطراف التي تتجه نحو إعادة إرساء الديمقراطية في فنزويلا بطريقة سلمية.

إن حكومة الأرجنتين تؤكد مرة أخرى إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله. وأود أن أنقل تعازي شعبنا إلى ضحايا تلك الآفة وأسرهم. إننا جميعا نعرف جيدا ما نتكلم عنه، إذ أن بلدي عانى من الإرهاب بصورة مباشرة، حيث كان ضحية إثنتين من الهجمات الإرهابية الرئيسية على مدينة بوينس آيرس، أحداهما كانت في عام ١٩٩٢ ضد سفارة إسرائيل، ثم في عام ١٩٩٤ ضد مقر الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة.

أود أن أؤكد مجددا رغبة جمهورية الأرجنتين في تقديم جميع الذين شاركوا في تمويل وتخطيط وإعداد وتنفيذ تلك الهجمات الإرهابية إلى العدالة. إن مواصلة التحقيق في الهجوم على الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة تتطلب مثول المتهمين أمام جلسة استماع. فلا نريد مرور عشرين سنة أخرى دون إقامة العدل. ولهذا السبب، نهيب بالمجتمع الدولي مساعدتنا في طلباتنا الرامية إلى تعاون جمهورية إيران الإسلامية، وهي مساعدة ما برحنا نتقدم بطلبها منذ بعض الوقت من أجل تسليط الضوء على هذا الهجوم الإرهابي.

بالنسبة لحكومتنا، يتطلب الدور الجديد الذي تقوم به البلدان النامية تصميم هيكل دولي للمسائل المالية والتجارية الموجهة نحو تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والمتوازن. وفي هذا السياق، تؤكد الأرجنتين من جديد عزمها على الاندماج في العالم من خلال بناء جسور مع المجتمع الدولي. لقد أثبتنا ذلك، من بين أمور أخرى، بتحمل المسؤولية عن استضافة المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر القادم في بوينس آيرس، ورئاسة مؤتمر قمة مجموعة العشرين المزمع عقدها في عام ٢٠١٨ ونؤكد التزامنا بتحقيق نتائج إيجابية في المؤتمر الوزاري الذي ينبغي له أن يؤكد من جديد على أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف في منظمة التجارة العالمية بوصفها حجر الزاوية. كما ينبغي أن يكفل وصول مزايا التجارة الحرة إلى جميع الذين يسعون إلى التنمية، وإيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر وتصحيح التشوهات في المعاملات التجارية في الأسواق العالمية، خاصةً ما يتعلق منها بالزراعة والثروة الحيوانية.

إن السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية هي أداتنا الرئيسية للدخول إلى الأسواق الدولية. ونحن نعلم أنه لا يمكننا في القرن الحادي والعشرين تحقيق التنمية في فرادى بلداننا، تماما مثلما لا نستطيع القيام بذلك في حياتنا الشخصية. لا شيء يمكن القيام به بصورة منفردة، ونحن دائما بحاجة إلى الآخرين لإثراء مشاريعنا وحياتنا.

ويجب أن نعزز قدراتنا ومواردنا ونرسي الأساس الذي نحتاج إليه لتحقيق النمو. والوضع العالمي الحالي يشكل لنا تحديات تؤكد على قرار الأرجنتين بتوسيع نطاق التجارة وتحسين صورتنا بوصفنا بلداً للاستثمار. وقد أدى بنا ذلك إلى إنشاء السوق الجنوبية المشتركة وفقاً للنزعة الإقليمية التي تركّز على اجتذاب الاستثمارات وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، الأمر الذي يؤكد ويؤثر بشكل خاص على المشاريع الصغيرة والمتوسطة،

وإيجاد فرص عمل أكثر وأفضل. لهذا السبب، شجعنا بقوة على إجراء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وهذه المفاوضات هي في مرحلتها النهائية. كما نعمل على التفاوض مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وسنفعل الشيء نفسه قريباً مع كندا ومع جمهورية كوريا. وقمنا أيضا بتكثيف صلاتنا مع تحالف المحيط الهادئ، ومع اليابان، ومع نيوزيلندا.

إن التعاون الدولي في الأرجنتين يتحقق من خلال الصندوق الأرجنتيني لتعاون بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي يُحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائه، وهو آلية أساسية للسياسة الخارجية التي تمكّننا من التضامن مع الدول الأخرى وبشكل أفقي. ونحن بحاجة إلى تحديث استراتيجياتنا لإقامة الصلات والعلاقات مع غيرنا من الدول المتقدمة النمو ذات المستوى المتوسط. وكتعبير عن التزامنا بالدخول إلى الساحتين الإقليمية والدولية، سوف تستضيف الأرجنتين في آذار/مارس المقبل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويحدونا الأمل أن يتيح لنا ذلك المؤتمر الفرصة لإجراء مناقشات وبناء توافقات تجعلنا نتوصل إلى عالم أكثر عدلاً وإنصافاً.

وتؤكد الأرجنتين من جديد التزامها بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسوف نواصل تقديم مساعداتنا، ولا سيما في هايتي وفي كولومبيا.

وتعمد الأرجنتين إلى تعزيز وجودها على الساحة الدولية بهدف تحقيق مستويات أفضل للحماية، واستخدام مواردنا الطبيعية استخداماً مستداماً ورشيداً، ونحن نشجع جميع المشاريع وجميع الأنشطة التي تحسّن الظروف المعيشية للسكان الذين يعيشون على أرضنا الوطنية. ورعاية البيئة هي أولوية لحكومة بلدي. والنمو لا يمكن أن يتحقق خارج التوازن مع البيئة. وكما حذّر البابا فرانسيس، فإن وتيرة الاستهلاك، والنفايات، وتغير البيئة أمور تخطت موارد الكوكب. فالبيئة تشكل الخير الجماعي؛ وهي تراث البشرية جمعاء، ومن مسؤولية الجميع. وحماية البيئة ينبغي أن تكون جزءاً شاملاً من عملية التنمية. ويجب عدم النظر إليها بمعزل عن غيرها. والأرجنتين ملتزمة باتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ. وهي تتمسك بذلك الالتزام، وستواصل التمسك به مع غيرها من الدول الأطراف في العملية التحضيرية للمؤتمر الثالث والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاقية.

ونود أن نكرر الكلام عن حقنا المشروع وغير القابل للتصرف في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ومرة أخرى، ندعو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية إلى تجديد المفاوضات الثنائية، الأمر الذي يمكّننا من التوصل إلى حل سلمي ودائم يحترم طريقة عيش سكان الجزيرة، ويكون وفقاً لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ولقد بدأت حكومتي مرحلة جديدة في علاقاتنا مع المملكة المتحدة. ونأمل من ذلك أن يساهم في تهيئة الظروف التي تتيح للحكومتين الجلوس إلى طاولة المفاوضات بغرض تسوية هذا النزاع على السيادة الذي طال أمده.

قبل عامين، اجتمعت حكوماتنا في هذه القاعة للإعراب عن التزامها الجماعي، الذي تمثل في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والتنفيذ الحازم للأهداف والغايات التي حددتها خطة عام ٢٠٣٠ يمكّننا من بناء عالم أفضل للأجيال المقبلة. ويشهد التقدم الذي أحرزناه بالفعل على حقيقة أن التركيز على الناس، كما يطلب الأمين العام أن نفعل، هو السبيل الوحيد لتأدية المهمة الموكلة إلينا.

إن مرحلة التاريخ التي نعيشها مليئة بالتحديات والفرص. وأرحب بحقيقة أنه في كل ركن من أركان كوكبنا، هناك منظور

متجدد يتعلق بالمساهمات الحيوية والمتميزة التي يمكن للمرأة أن تقدمها ويجب أن تقدمها، شريطة أن ندع المرأة تؤدي دورها. عن ماذا أتكلم؟ إنني أتكلم عن نزعتنا الطبيعية كنساء نحو الاتحاد في عالم يبدو أن قوى التفكك هي التي تكتسب القدرة وتسود فيه. ونحن لدينا رسالة تتمثل في تحقيق رؤية طويلة الأجل بينما يبدو أن كل شيء حولنا يتصف بعدم اليقين. ولدينا رسالة تتمثل في توفير الغذاء والرعاية للآخرين والتعاطف معهم، ووضع أنفسنا مكانهم. وجميع هذه الأمور هي صفات أنثوية لا غنى عنها ويجب أن تؤدي دورها إذا أردنا مجتمعاً أكثر مساواة وأكثر عدلاً.

وهذه الخصائص حيوية حقاً، ولكنها ليست حكراً على النساء، مثلما نعلم. كما أننا لسنا الوحيدات اللواتي يُطلب منا تحقيق الأهداف التي حددناها. ومن غير المجدي أبداً التضحية بالمساهمات التي تأتي من جانب أي من الجنسين، أو التقاليد، أو الدين، أو الثقافة على مذبح التعصب الذي نمارسه. فنحن بحاجة إلى الجميع. ويجب علينا جميعاً أن نتحمل العبء الهائل المتمثل في التأكد من أن تؤتي مرحلة التاريخ هذه ثمارها في حياة كل فرد. وبهذه الطريقة، ودون استبعاد أي شخص يريد المساهمة في هذا العمل، سوف نتمكن من تحقيق مجتمع عالمي أكثر ازدهاراً، وقبل كل شيء، أكثر عدلاً وإنصافاً. ويجب أن يتصف عملنا بالمحبة لأن العدالة والسعي من أجل الصالح العام هما تعبيران عن المحبة في المجال العام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة مرتا غابرييلا ميكاتي إيليا، نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين، من المنصة.

كلمة صاحب الفخامة السيد دنوس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد دنوس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

اصطحب السيد دنوس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دنوس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساسو نغيسو (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أعرب عن خالص التعازي لشعب وحكومة المكسيك في أعقاب الزلزال الذي دمر البلد.

بالنيابة عن وفد بلدي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب للرئيس عن تهانينا القلبية على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفه، السيد بيتر طومسون، الذي نشيد به لما أنجزه من أعمال. كما نتمنى مرة أخرى لمعالي الأمين العام السيد غوتيريش كل النجاح في الاضطلاع بولايته.

وأحيط علما مع الاهتمام بالأهمية الكبيرة لموضوع هذه المناقشة العامة. في الحقيقة، التركيز على الناس والسعي إلى السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام تحد هائل يستدعي روح الانفتاح والمسؤولية من جانبنا جميعا.

إن البشرية تواجه تحديات كثيرة. والإرهاب ينتشر ويتفشى يوميا. وما من قارة بمنأى عن العنف الذي يرتكب باسم التطرف والنزعة القومية. والزيادة في التوترات في شبه الجزيرة الكورية قد تؤدي إلى نشوب نزاع نووي على نطاق لم يسبق له مثيل. إن الحالة في كل من سورية والعراق والصراع الإسرائيلي –

الفلسطيني والتهديد النووي والأزمات في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم تعني أن هناك الآن ضرورة أخلاقية ملحة لإحلال السلام، الذي بدونه لا يمكن بناء أي أمر بناء أو مستدام. وقد كان ذلك دائما نبراسا لنا.

فحيثما تسمح الظروف، اغتنمت الكونغو دائما كل فرصة للتمسك بالمثل العليا للسلام والعدالة في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، يستضيف بلدي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر مؤتمر القمة المقبل للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاجتماع الرفيع المستوى السابع لآلية المتابعة لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وسيتيح مؤتمر القمة فرصة للنظر في السبل والوسائل لحل مختلف الأزمات التي تعصف حاليا بذلك الجزء من قارتنا.

وإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في منطقة البحيرات الكبرى تواجه أزمات مختلفة. وأشير بصفة خاصة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي وجنوب السودان. في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، تمضي العودة للسلام قدما بخطى حثيثة. وتدعم حكومة وشعب الكونغو بثبات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وتنفيذ خارطة الطريق من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي اعتمدت في تموز/يوليه تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، يجب أن يوفر زخما جديدا في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد الشقيق.

وعلاوة على ذلك، فإن السعي إلى إيجاد حلول فعالة للخروج من الأزمة في ليبيا في إطار الولاية التي عهد بها الاتحاد الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية يمضي بلا شك في الاتجاه الصحيح. وعقد الاجتماع الرابع للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا في ١ أيلول/سبتمبر في برازافيل أدى إلى إحراز تقدم مشجع جدا. وقد سافرت كافة الأطراف الفاعلة الرئيسية في الأزمة الليبية وأعضاء لجان الحوار التي أنشأها الليبيون أنفسهم إلى برازافيل أثناء مؤتمر القمة أو بعده مباشرة. واعتمد بيان ختامي وخارطة الطريق في نهاية الاجتماع. وبدأت لجنة الحوار فيما بين الليبيين مناقشاتها، وستركز أساسا علىتعديل الاتفاق السياسي الليبي المعتمد في مدينة الصخيرات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والمؤتمر المشترك بين الليبيين الذي سيعقد في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر.

ومن هذه المنصة، أود أن أكرر التأكيد على عزم بلدي على مواصلة العمل من أجل تحقيق السلام في ليبيا. ولذلك السبب أناشد المجتمع الدولي دعم الجهود التي يبذلها الكونغو لتعزيز المبادرات المفضية إلى تحقيق نتائج إيجابية في تلك الأزمات المختلفة.

ومن دواعي الأسف أن الفقر سيظل يمثل التحدي العالمي الدائم إلى حين كسر حلقة التبعية وحالات الطوارئ الدراماتيكية الناجمة عن التغييرات المزعجة للنظم الإيكولوجية الطبيعية. وفي ذلك الصدد، لا يمكن إنكار الطابع المتسم بالعولمة والمترابط لاستجابتنا. وتجاوزا لخلافاتنا، لا بد لنا من الاستفادة من القدرات التنظيمية للدول الكبرى، بالاقتران مع البحث عن منظومة مفاهيم مكيفة وتضامن أكثر فعالية بهدف النهوض بالاقتصادات النامية. ويتوقف استقرارنا العالمي على ذلك.

وفي ذلك السياق بعينه، ما فتئت أفريقيا متأثرة بمأساة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط. وبالمثل، فإن التشريد القسري للسكان صوب مزيد من المناطق المضيافة، نتيجة لتغير المناخ، يشكل مقياسا للشدائد التي يعاني منها الرجال والنساء والأطفال — وهم جميعا ضحايا. وهي مسألة تثير القلق لنا جميعا. ويجب أن نتخذ إجراءات هامة بروح من التضامن والتفاهم المتبادل من أجل احتواء تلك الحالات للنزوح نحو عدم اليقين وإنقاذ حياة الآلاف من الأفارقة.

وكان المناخ، بوصفه مسألة عالمية حقا، موضوع مناقشات واعدة فيما يتعلق بمستقبله في مؤتمر باريس في عام ٢٠١٥. ومن الأمور الملحة الوفاء بالالتزامات التي قطعت هناك. ومن أجل

الوعي الجماعي للبشرية، فإن ذلك هو المكان المناسب للإعراب عن تعاطفنا وتضامننا مع السكان الضحايا للآثار الضارة لتغير المناخ. وأشير على وجه التحديد إلى الآثار المدمرة لإعصار إيرما في أمريكا الشمالية والفيضانات والانهيالات الأرضية في آسيا وبعض البلدان الأفريقية، ولا سيما في سيراليون. ومرة أخرى، علينا أن نتفق على أن حماية البيئة التزام مشترك وحتمي.

وفي ذلك السياق، بادر بلدي بإنشاء الصندوق الأزرق لحوض الكونغو على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتمثل مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها في آذار/مارس الماضي في أويو، بالكونغو، الخطوة الأولى في إنشاء الصندوق. وتهدف تلك الأداة المالية إلى تحسين نوعية الحياة لشعبنا وحماية غابات حوض نهر الكونغو، الذي يعد ثانية أكبر رئة خضراء في العالم بعد الأمازون. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم الكونغو في تلك المبادرة التي تهدف إلى حماية كوكبنا من الاحترار العالمي.

إن توفير حياة كريمة للجميع يعني أيضا تمكين سكاننا في الاستفادة من الرعاية الصحية العالية الجودة. ويشكل انتشار الأدوية المزيفة وغير المستوفية للمعايير تهديدا خطيرا للعالم، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ويعيد تمدد تلك الآفة إلى الأذهان شتى أشكال الاتجار المنظم بعناية الذي ساعد على تمويل الإرهاب. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن الأدوية المزيفة تؤدي إلى ٨٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة سنويا. ويقدر أن تكون حوالي ١٠ في المائة من الأدوية المتداولة على نطاق العالم أدوية مزيفة. وفي أفريقيا وبلدان الجنوب عموما، قد يبلغ ذلك الرقم ٤٠ في المائة، بل ٦٠ في المائة في بعض المناطق.

وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية، ينبغي اتخاذ إجراءات صارمة على مستوى الجمعية العامة، بغية تحديد استراتيجية شاملة لمكافحة الخطر. وتتطلب الدعوة في ذلك المجال التعبئة المستمرة للبلدان كافة، بما في ذلك الاهتمام المستمر والمخصصات المالية الكبيرة. ومن جانبنا، ينخرط بلدي في المكافحة بالتعاون مع مؤسسة برازافيل من أجل السلام والحفظ.

وتمر جمهورية الكونغو الديمقراطية بفترة تتسم بالقلق الاجتماعي – الاقتصادي بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط. ويتوخى حاليا إجراء تعديلات على الميزانية، بدعم من المؤسسات المالية الدولية. وبالرغم من الحالة المزرية، يواصل الكونغو مسيرته القوية صوب توطيد الديمقراطية فيه. واليوم أكثر من أي وقت مضى، تجري الاستفادة من فضائل الحوار البناء. ونفذ إطار مؤسسي بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وانتخابات مجلس الشيوخ. ويمارس أصحاب المصلحة في البلد حقوقهم بحرية تامة.

إن تحويل العالم إلى ملاذ للسلام والازدهار أمر ممكن. ونحن نقدم الدليل على ذلك مع مرور كل يوم. والأمر متروك لنا لتحقيق ذلك الهدف، مع كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دنوس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة ميشيل باشيلي خيريا، رئيسة جمهورية شيلي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية شيلي.

اصطحبت السيدة ميشيل باشلي خيريّا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ميشيل

باشلي خيريّا، رئيسة جمهورية شيلي، وان أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة باشلي خيريّا (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه تحية أخوية إلى شعب المكسيك، وبصفة خاصة إلى أقارب وأصدقاء ضحايا الزلزال المروع الذي ضرب ذلك البلد الشقيق بالأمس. كما أود أنقل مشاعري إلى الضحايا وجميع المتضررين من الأعاصير، التي تسببت في الأسابيع والأيام الأخيرة بأضرار جسيمة في المنطقة، وفي بعض الحالات بخسائر لا يمكن تعويضها.

وتذكرنا هذه الكوارث الأخيرة، التي سببتها الأعاصير التي كانت أكثر تواترا وعنفا من المعتاد – ويعزى ذلك إلى حد بعيد إلى ارتفاع درجة حرارة المحيطات – بأننا نعيش لحظة حاسمة من تاريخ البشرية سيكون لها تداعيات على حياتنا وعلى حياة أحفادنا وأحفاد أحفادنا. ولئن كانت التحديات التي نواجهها اليوم مختلفة عن التحديات التي أدت إلى نشوء المنظمة قبل ٧٢ عاما، فهي مهمة ومحددة كتلك التي واجهها جيل ما بعد الحرب.

فمن ناحية، اهتز مفهوم التنمية الذي ساد حتى الآن جراء الواقع القاسي لتغير المناخ. ويمكننا أن نغض الطرف وأن ننكر حقيقة ستصبح آثارها المدمرة أكثر تواترا وشدة، أو يمكننا الاضطلاع بمسؤولياتنا. وخارج نطاق الحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، فهذا يعني التجرؤ على تحويل نماذج الإنتاج لدينا، وإعادة النظر في نوع النمو الذي نود تعزيزه.

ومن ناحية أخرى، في وقت تتمتع فيه العديد من البلدان بالديمقراطية على نحو لم يسبق له مثيل، فإننا نرى أن صبر المواطن قد نفد إزاء مؤسسات تم التشكيك في شرعيتها بسبب الفساد وعدم المساواة وانعدام الكفاءة فيما يتعلق بالمطالب الأشد إلحاحا من المواطنين. وأخيرا، في ظل سيناريو دولي يتسم بعدم اليقين، لا بد من طرح تعريف آخر. فإما أن نسمح لكل دولة بمحاولة فرض نفسها والاستفادة القصوى من مركزها، أو أن نعمل بنشاط من أجل تحقيق السلام والاستقرار المشتركين عن طريق تعزيز التعاون والصكوك المتعددة الأطراف. إنَّ حضورنا هنا اليوم في هذه القاعة، حيث يمتدح الكثيرون قوة العمل السلمي والجماعي، يقتضي منا أن ننظر في المخاطر التي نواجهها، وأن نضطلع بالمهام الفردية والجماعية، وأن نزن عواقب التقاعس عن العمل.

واليوم أنقل صوت شيلي – البلد الذي تعلم من تاريخه، البلد الذي عرف الألم، ولكنه أيضا يعرف الأمل. إن بلدي، بما يتجاوز موقعه الجغرافي في أقصى جنوب القارة الأمريكية، ليس في الواقع بعيدا عن العالم. بل على العكس من ذلك تماما، فهو في داخله بشكل كامل. ولذلك فإننا نعلم أن العديد من التحديات المحلية الكبرى تحديات عالمية وستظل كذلك، وأن كل تحد عالمي يجب أن يجد أيضا استجابة محلية. فلا مجال للقدرية في مواجهة تلك التحديات. واليوم أحمل معي رسالة تفاؤل واقعي. من الممكن عكس اتجاه القرارات السابقة، والتغلب على حالة الجمود وتصحيح مسارنا. وينطبق ذلك على البلدان الصغيرة والكبيرة، سواء كانت في الوسط أو على الأطراف.

وتكمن القوة الهائلة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في أنها على وجه التحديد لا تقترح نهجا جديدا لتحسين الظروف المعيشية للسكان فحسب، بل تقترح أن نفعل ذلك معا، استنادا إلى مواطن القوة لكل بلد. ويتعزز التزامنا بالمهام الوطنية بالتواصل مع الآخرين. وفي مواجهة خيار إما الانضمام أو عدم الانضمام إلى مكافحة تغير المناخ، فإننا لم نشك في ذلك – ببساطة، لأنه ليسل هناك مجال للإنكار أو للمواقف الأنانية.

وتماشيا مع الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المحيطات، واتفاق باريس، أطلق بلدي خطة عمل وطنية لمواجهة

تغير المناخ. ومن بين التدابير الجاري اتخاذها حاليا، فرض الضريبة البيئية على انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من المصادر الثابتة والتحول الذي حققناه في مجال قطاع الطاقة. ومنذ بداية ولاية هذه الإدارة، ارتفعت نسبة الطاقة المتجددة غير التقليدية من ٦،٣ في المائة إلى ١٧ في المائة، وهدفنا هو بلوغ ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وهذا ممكن، لأننا قد بدأنا بالفعل عملية التحول في مجال الطاقة.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدور نشط في مبادرة محيطاتنا. لقد أنشأنا حدائق بحرية جديدة ومناطق محمية بحرية. وما يقرب من نصف منطقتنا الاقتصادية الخالصة محمي اليوم، إذ بلغت رقما تاريخيا هو ١ ٣٢٩ ٠٠٠ كيلومترا مربعا تخضع لحفظ المورد البحرية.

وبينما أحرزنا تقدما كبيرا في هذا الاتجاه، فإننا ندرك أنه يجب علينا أن نعالج تهديدا آخر للنظم الإيكولوجية البحرية – اللدائن. وسنة بعد سنة، فإن ٨ ملايين طن من اللدائن تجد سبيلها إلى المحيط، وتبقى هناك لمئات السنين مما يجعل لها تأثير سلبي هائل. ولمعالجة هذه المشكلة، نشارك في حملة البحار النظيفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي الوقت نفسه، سنقدم على الصعيد المحلي وفي غضون ١٢ شهرا، مشروع قانون لحظر استخدام الأكياس البلاستيكية في المدن الساحلية. وسيتيح هذا القانون للمواطنين الإسهام في حماية المحيطات. ولذلك سنكون أول بلد في أمريكا ينفذ هذا النوع من القوانين، وندعو البلدان الأخرى إلى الاضطلاع بهذه المسؤولية.

بالإضافة إلى ذلك، مرت حتى الآن ٣٠ سنة على اعتماد بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون،، الأمر الذي مكن من استعادة طبقة الأوزون. وفي هذه الذكرى السنوية الثلاثين، أود أن أعلن أن بلدي قد أودع للتو تصديقه على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال لعام ٢٠١٦، الذي يهدف إلى الحيلولة دون ارتفاع درجة الاحترار العالمي بمقدار ٠،٥ درجة مئوية. وبذلك تصبح شيلي من أوائل البلدان التي صدقت على هذا الاتفاق الجديد. غير أن هذا ليس كل شيء. مع إنشاء شبكة المتنزهات في باتاغونيا، أضفنا أيضا ٤،٥ مليون هكتار من المناطق الخضراء والغنية بالتنوع البيولوجي، التي ستحميها الدولة الآن من أجل الاستخدام العام.

ويبين ذلك أن من الممكن المضي قدما عندما تتوفر الإرادة، وعندما تتوحد قوى القطاعين العام والخاص. والتنمية المستدامة ليست رغبة يستحيل تمويلها. بل على العكس من ذلك، فهي السبيل الأمثل لاستمرار النشاط الاقتصادي على مدى الزمن.

ولكن، كما قلت في بداية ملاحظاتي، ليست هذه المعضلة الوحيدة. نحن نتشاطر أيضا التحديات الملحة في مجال الديمقراطية والإدماج. وقد ساعدتنا الخبرة الدولية ونبهتنا إلى ضرورة تولي مسؤولية تحسين مؤسساتنا الديمقراطية، فضلا عن الشفافية والنزاهة في كل من السياسة والأعمال التجارية، ووضع حد للفساد.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وفي هذا الصدد، فقد عدلنا إلى حد كبير النظام الانتخابي الذي ورثناه من الحكم الاستبدادي، وجعلناه أكثر شمولا وتناسبا ضامنين نسبة دنيا للمرشحات تبلغ٤٠ في المائة. وإلى جانب ذلك، أدخلنا تغييرات على اللوائح التي تنظم تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية بحيث لا يحدد المال نتائج الانتخابات. ونحن بصدد عملية صياغة تشاركية لدستور جديد أكثر حداثة وديمقراطية.

ولكننا نفهم أن تعزيز ديمقراطيتنا ليس كافيا إذا لم نستجب للطلب المتمثل في مزيد من الحريات الفردية والحقوق للأشخاص. وهذا هو السبب في أننا قد أحرزنا تقدما حاسما في توسيع نطاق الحريات والحقوق الجنسية والإنجابية. وبطبيعة الحال، فإن التحرك نحو مستويات أعلى من الحرية الفردية يجب أن يقترن بسياسات

اجتماعية تعزز المساواة والتضامن وتوسع قدرات الناس. ولهذا السبب، يأتي التعليم في صميم إصلاحاتنا.

وفي أقل من أربع سنوات، قمنا بتنفيذ تغييرات هامة، من جهة، لضمان أن يحصل الناس على التعليم الذي يحتاجونه ويستحقونه بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، ومن جهة أخرى، لتتمكن شيلي من التعويل على المهنيين والتقنيين في أهم مجالات تنميتها. وقد فعلنا ذلك عن طريق إدخال الإصلاحات من دور الحضانة إلى التعليم العالي، ووضعنا التعليم العام في صميم تلك الحركة. ونحن نزيد تدريجيا من فرص الحصول على التعليم المجاني، للأسر ذات الدخل المنخفض في المقام الأول – في العام القادم، سيحصل ٦٠ في المائة من طلابنا على التعليم العالي مجانا – ومن ثم لجميع السكان.

وهذه هي طريقتنا لتعزيز الفكرة القائلة بأنه لا يمكن إحراز تقدم فردي دون إحراز تقدم جماعي، وأنه لا يمكن أن يكون هناك رفاه دائم عندما تنفصل بعض المجموعات المحظية عن الفئات الأشد حرمانا.

وطريقتنا لتحقيق الرفاه تقتضي أن يقوم على العلاقات المشتركة والقيم العالمية كيما يصبح حقيقة واقعة.

أخيراً، وفيما يتعلق بالتعريف الثالث الذي يُطلب منا أن نفهمه، فإنني أشير بلا تحفظ إلى أن شيلي تحافظ على فهم استراتيجي ثابت للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المهاجرين والتجارة الحرة. ولذلك، لا يسعني إلا أن أتطرق إلى الحالة في البلد الشقيق، فنزويلا. فقد دعت شيلي، إلى جانب ١١ من بلدان المنطقة، إلى إجراء حوار ذي مصداقية بين الحكومة والمعارضة. ونحن مستعدون للقيام بالدور الذي يراه الفنزويليون مناسباً من أجل تحقيق نتائج طيبة بطريقة سلمية وسياسية وديمقراطية.

ومن نفس المنطلق، فإننا لسنا الوحيدين الذين أعربوا عن قلقهم إزاء الأخطار التي تهدد السلام في أجزاء مختلفة من العالم، مثل الشرق الأوسط ومناطق في أفريقيا وأوروبا الشرقية، ولا سيما فيما يتعلق بالإصرار على استخدام الأسلحة النووية، التي تختبر حدود التعايش السلمي ذاتها. وكما أشرنا علناً، نأمل أن توقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التجارب النووية، وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن، وأن تسهم في ضمان الاستقرار الدائم في شمال شرق آسيا، وأن توافق على تسوية هذه الحالة من خلال القنوات الدبلوماسية والسياسية السلمية.

وفي هذا السياق، شاركنا بنشاط في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي وقعنا عليها صباح اليوم. وهذا العمل التاريخي ينشئ معياراً يحدد الأساس للمفاوضات في المستقبل، مما يتيح الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وإلى جانب ذلك، أود أن أعرب عن اعتزازنا وشعورنا بالارتياح لكوننا شاركنا طوال ١٣ عاما بأكثر من ١٢٠٠٠ من الرجال والنساء في وحدات القوات والشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد جددنا التزامنا بمواصلة المشاركة في التعاون مع الشرطة المتخصصة في بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي. علاوة على ذلك، وفي إطار سياستنا للتعاون من أجل التنمية، أصبحت هايتي شريكاً ذا أولوية، مثل منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، في البرامج الرامية إلى تحسين المؤسسات والأمن والمشاريع والتدريب الفني.

وعلى نفس المنوال، أود أيضا أن أسلط الضوء على مشاركة المراقبين الشيليين في عملية السلام في كولومبيا، الذين يختتمون أول بعثة سياسية خاصة ويشرعون في الانتقال إلى المرحلة الثانية. وشاركت شيلي أيضاً في المرحلة الأولى من هذه العملية مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، ونشارك الآن كضامن في المحادثات بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني.

ونحن لا نؤمن إلا بالحل السلمي للنزاعات والصراعات، ولكن نؤمن أيضاً بالفرص الهائلة التي تتيحها التجارة. وقد عملنا بشكل مكثف مع شركائنا الثنائيين ومع تحالف المحيط الهادئ على إنشاء ما نسميه التقارب في التنوع. وينبغي أن تتضافر بلدان أمريكا اللاتينية على أساس ما يوحدنا بدلاً من الخوض في خلافاتنا. وهذا يعني، فيما يتعلق بكل وأي مسألة تتصل بالتعايش الدولي، أننا نؤكد على التزامنا بتعددية الأطراف ووجود قواعد تكفل المعاملة العادلة لكل بلد.

وبلدي، شأنه في ذلك شأن البلدان المتوسطة الدخل الأخرى، يواجه تحديات كبيرة في الأجلين القصير والمتوسط. ولذلك، فإننا نقدر الرؤية المتعددة الأبعاد للتنمية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، التي تعترف بالفروق بين البلدان والثغرات في التنمية التي تُحجب عندما يكون القياس الوحيد للتنمية هو نصيب الفرد من الدخل.

ولكن، يبدو أننا نواجه تناقضاً. فلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقوم بتصنيف البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، لمجرد اعتمادها لمعيار نصيب الفرد من الدخل. أين، إذن، هو المعيار المتعدد الأبعاد لخطة عام ٢٠٣٠؟

وفي مواجهة هذ الوضع، تحدثت شيلي، مع بلدان أخرى في المنطقة، وطلبت إجراء حوار جاد بشأن إدراج معايير متعددة الأبعاد في تعريف التنمية. وبالتعاون مع جامايكا، سنطلق مبادرة جديدة، وهي مبادرة القدرة على الصمود ٢٠، التي تسعى إلى إقامة تحالف لتعزيز القدرة على الصمود في البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية، مع التركيز على البلدان المتوسطة الدخل دون الاقتصار عليها.

وفي مواجهة التحديات التي تمثلها إدارة المجتمع الدولي، أؤكد من جديد على قيمة هذه الجمعية وهذه المنظمة. ولذلك، فإننا نؤيد التحولات التي يروج لها الأمين العام أنطونيو غوتيريش لإدارة شؤون الأمانة العامة، الأمر الذي سيسهل عملية صنع القرار في القطاعات الرئيسية في كل من السياسات العامة والمسائل الإدارية. فضلاً عن تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء والمنظمة. كما أيدنا التعديلات التي أدخلت على عملية اختيار وتعيين الأمين العام لجعلها أكثر شفافية وشمولاً لجميع الدول الأعضاء. إن إصلاح مجلس الأمن، الذي طال انتظاره، لجعله أكثر تمثيلاً ديمقراطياً ومناسباً لحقائق عالمنا اليوم، لا يزال معلقاً.

إن العالم يشاهَد بصورة مختلفة من الجنوب. فبينما لا نزال نرى قطاعات واسعة من بلداننا لا تستطيع الوصول إلى أبسط الخدمات العامة، وعندما لا يزال الجوع والفصل والعمل غير المستقر والتفاوت الهائل. ليس هناك سوى استنتاج واحد: إن أمامنا طريق طويل لنقطعه في جدول أعمال التضامن للتغلب على جدول أعمال الأنانية واللامبالاة. بلى، إن بعض تلك التحديات لا تقتصر على البلدان الصاعدة – فالديمقراطيات المتقدمة تواجهها أيضاً. غير أن المطالب الأساسية لا تزال أكثر بكثير في الجنوب. وشيلي أحرزت تقدماً كبيراً. وقد توصلنا في عدة مجالات إلى معايير قريبة من معايير البلدان المتقدمة النمو، ونحن فخورون بتلك المكاسب.

مع ذلك، لا يزال هناك العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا التي تواجه تاريخاً من الألم والإحباط. ونحن نتشاطر معهم تاريخاً من الجهد، ونأمل أن يربطنا معاً في الحاضر والمستقبل. ولإننا عرفنا الندرة، فإننا نعرف ما هو الكفاح من أجل التحرر من التخلف، فضلاً عن الخوف من الوقوع مرة أخرى في قبضته. كما أننا نعرف ماذا يعني البلد

المتوسط الدخل، الذي يتمتع باقتصاد صحي ومتين، مع وجود ثغرات هائلة في المساواة والفرص المتاحة لسكانه.

ولذلك، فإننا ندرك بصورة مباشرة الحاجة إلى إجراء تغييرات، بل وضرورة أن يأتي التغيير من خلال التضامن، الذي نطالب به لا للأفراد فحسب بل وللشعوب أيضاً. والمشاركة والتعاون يمثلان الخطوة الأولى للمجتمعات في رعاية نفسها، بغية النظر إلى الحاضر والمستقبل بيقين أكبر. واليوم، صحيح أن احتياجات المشهد العالمي مختلفة، ولكنها ملحة وتتطلب جهوداً تاريخية من كل بلد ومن الجميع. وعلينا أن نتعاون على مستوى كل بلد في المشاريع المنسقة بين الأمم وأن نسترشد بجدول أعمال واضح يلهمنا جميعاً، ويمكننا جميعا أن نسهم فيه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية شيلي على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة ميشيل باشيليت جيريا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ريموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطُحب السيد ريموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ريموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فيونيس (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أعرب عن تضامننا مع الشعب المكسيكي الذي يتعامل مع آثار الزلزال المدمر.

في البداية، أود أن أهنئكم، السيد لايتشاك، على توليكم منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحالية. وأنا على يقين من أنكم ستجعلون منطقتنا فخورة بكم.

إن الأمم المتحدة هي المحفل المركزي لتعددية الأطراف والنظام العالمي القائم على القواعد، وستبقى كذلك. وهذا هو المكان الذي تتحد فيه جميع الأمم للاضطلاع بمسؤوليتنا المشتركة عن تحقيق السلام والأمن الدوليين، والنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والتعاون من أجل مستقبل أفضل.

وبوصف الأمم المتحدة منظمة عالمية حقا، يجب أن تكون قادرة على التصدي بفعالية للقضايا العالمية الخطيرة التي نواجهها والمتمثلة في: الصراعات الإقليمية والأزمات الإنسانية وخطر الإرهاب وانعدام الأمن المرتبط بالهجرة وتغير المناخ والفقر. ويأتي الأفراد وحاجتهم إلى السلام والحياة الكريمة في صميم كل تلك التحديات. ويجب أن نكون قادرين على تلبية تلك الاحتياجات كدول وكأمم متحدة.

ليس سرا أن المنظمة أضحت بالغة التعقيد والبيروقراطية، على نحو لا يمكنها من التصدي بسرعة لتحديات اليوم. والبعض يطعن حتى في مصداقيتها وأهميتها. وترغب لاتفيا أيضا أن ترى الأمم المتحدة وقد أصبحت أكثر فعالية وأكثر شفافية وأكثر مرونة، بحيث يمكنها إحداث أثر إيجابي حقيقي في حياة الناس على أرض الواقع. وفي حين أظهرت أحدث الاتفاقات العالمية أن تعددية الأطراف الفعالة ممكنة، يجب علينا أن نجعل قيم الأمم المتحدة وأهدافها أقرب إلى الناس. ويجب أن تحافظ الأمم المتحدة على ثقة المواطنين والدول الأعضاء في قدرتها على منع نشوب الأزمات والتصدي لها وتعزيز النظام العالمي القائم على القواعد. ويجب عليها، في بعض الحالات، استعادة هذه الثقة.

وقد تم تعيين الأمين العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريش، استنادا إلى منهاج يرمي إلى التغيير. وترحب لاتفيا بتعيينه وتؤيد تماما رؤيته المتعلقة بجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. وتشكل

إجراءات الأمين العام وأفكاره المتعلقة بالتغيير النوعي والإصلاح في الأمم المتحدة علامات مشجعة للغاية. والإصلاح ليس بالمهمة السهلة أبدا، ولكن من خلال الصبر والأهداف الواضحة وتعاون منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، يصبح الإصلاح ممكنا. ويحظى الأمين العام بدعمنا الكامل في ما يبذله من جهود.

إن جميع الناس على كوكبنا بحاجة إلى إحلال السلام. ولكي يحقق الناس كامل إمكاناتهم، فإن تهيئة بيئة مستقرة وآمنة أمر أساسي. وفي العديد من الأماكن، يبدو أن الصراعات لا نهاية لها. وتُنتهك أبسط المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويجري تغيير الحدود بالقوة ويعاني الناس. وفي أغلب الأحيان، لا تتمكن الأمم المتحدة من منع نشوب النزاعات ووضع حد للفظائع المرتكبة وبناء السلام. وغالبا، ما يجري إنفاق الموارد على مواجهة الأزمات وإدارتها، بدلاً من منع نشوبها.

ومجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة عن ضمان السلم. ويتعين على أعضائه، ولا سيما أولئك الذين لديهم حق النقض، تجاوز مصالحهم المحلية من أجل التصدي للتحديات العالمية بشكل حقيقي. ويعتبر الناس إخفاقات مجلس الأمن إخفاقات للمنظمة. ولا يمكننا أن نتوقع الثقة في الأمم المتحدة، إذا لم يحقق مجلس الأمن نتائج. وتكرر لاتفيا أيضا دعوتها إلى إصلاح مجلس الأمن، الذي تأخر كثيرا.

ومنذ اليوم الأول الذي تولى فيه عمله، وجّه الأمين العام نداء قويا من أجل إحلال السلام ومنع نشوب النزاعات. ونحن نؤيده تماما في ذلك المسعى. ويجب أن يكون منع نشوب النزاعات في صلب أعمال الأمم المتحدة حتى لا تخرج الحالات المثيرة للقلق عن نطاق السيطرة. ويجب أن يشكل إنقاذ حياة البشر والحفاظ على كرامة الإنسان أولويتنا المشتركة.

وأدوات الوقاية متاحة منذ فترة طويلة، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، لكننا بحاجة إلى الانتقال من مجرد الالتزامات إلى الحفاظ على نظام عالمي قائم على القواعد وإلى استعادة ذلك النظام حيثما انهار. وستواصل لاتفيا تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون، باعتبارها من العوامل الرئيسية للاستقرار العالمي.

إن الأمن يمثل حقا قضية عالمية اليوم. وعلى وجه الخصوص، يساور لاتفيا بالغ القلق جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديد باستخدام الأسلحة النووية. وقد زادت الإجراءات التي اتخذتها كوريا الشمالية من انعدام الأمن العالمي. وتدين لاتفيا بقوة جميع التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها كوريا الشمالية، فضلا عن استمرار الخطاب الاستفزازي. وندعو كوريا الشمالية إلى العودة إلى الحوار المفيد والمتسم بالمصداقية مع المجتمع الدولي والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى، من شأنها أن تزيد من حدة التوترات الإقليمية. ويشكل إيجاد حل سلمي ودبلوماسي لتلك الحالة أولوية. وفي الوقت نفسه، يجب على جميع الدول أن تنفذ تنفيذا كاملا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يمثل استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، في تجاهل صارخ لالتزاماتها بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، جريمة نكراء يجب التحقيق فيها تحقيقا كاملا. ويجب أن يخضع الجناة للمساءلة. وما فتئت لاتفيا تدعو إلى تحقيق المساءلة عن تلك الهجمات، وهو أمر يرتبط ارتباطا وثيقا بمصداقية النظام الدولي ككل. ولهذا السبب، أيدت لاتفيا الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، بوصفها أداة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية في ما يتعلق بالجرائم الخطيرة التي ارتكبت في سورية. وسنواصل تقديم الدعم للشعب السوري والعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي لهذا الصراع الدموي الذي طال أمده للغاية.

إن الإرهاب العالمي من أخطر تهديدات السلم والأمن الدوليين. وقد أضعفت الجهود الدؤوبة للتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية قدرات التنظيم على جميع الجبهات. وترحب لاتفيا بالانتصارات الهامة التي تحققت، بما في ذلك تحرير الموصل في العراق. بيد أن كفاحنا أبعد ما يكون عن الانتهاء، ويتعين علينا أن نفكر في استراتيجيات ومجالات جديدة، حيث أن التهديد الإرهابي يصبح غير متماثل بشكل أكبر، وينتشر بشكل متفرق على الصعيد العالمي. وإلى جانب الجهود العسكرية، يجب أن نستمر في عرقلة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتفكيك شبكات التمويل ومكافحة الدعاية على شبكة الإنترنت وخارجها، تلك الدعاية التي تضع الشباب على الطريق نحو التطرف.

ويسرنا دخول بروتوكول ريغا المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، البروتوكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب، حيز النفاذ في شهر تموز/يوليه. ونشجع المزيد من الدول على الانضمام إلى ذلك الصك من أجل التصدي للخطر الذي نواجهه، والذي يؤثر على البلدان الأصلية وبلدان المقصد.

وسيكون الدعم الدولي مطلوبا للمساعدة على تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة في سورية والعراق من أجل تمكين اللاجئين والمشردين داخليا من العودة والبدء في إعادة بناء حياتهم. وتوفر لاتفيا التدريب للقوات الأمنية العراقية والدعم المالي لجهود تحقيق الاستقرار.

إن حل النزاعات القائمة أمر أساسي لمنع نشوب نزاعات جديدة. ويجب أن نقف موقفا حازما في المحافظة على النظام الأمني القائم على القواعد في أوروبا.

ويجب على الجميع، بما في ذلك الاتحاد الروسي، احترام السلامة الإقليمية للدول المستقلة. إن عدوان روسيا غير المبرر على جيرانها يشكل انتهاكا جسيما لقواعد الأمن الدولي. ولا بد من أن تتم مساءلة أي معتد، يبدأ أو يعمل على إدامة نزاعات من هذا القبيل، على انتهاكات القانون الدولي.

إن الحل السلمي للنزاع في أوكرانيا واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية أولويات بالنسبة للاتفيا. ولا يمكن لتمادي روسيا في عدوانها في شرق أوكرانيا ولضم القرم وسيفاستوبول بشكل غير قانوني أن يصيرا عملا معتادا. إننا نؤيد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل للأزمة في إطار صيغة نورماندي، وضمن إطار فريق الاتصال الثلاثي بغية تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك من قبل جميع الأطراف المعنية. ويجب أن يتمكن المراقبون الدوليون من الوصول إلى القرم، ويجب أن تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان ضد سكان القرم، بمن فيهم تتار القرم.

وينبغي للأمم المتحدة، إلى جانب الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة، أن تظل منخرطة في تيسير حل النزاعات التي طال أمدها في ناغورنو كاراباخ وترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأن تظل ملتزمة بها.

لقد شدّدتُ العام الماضي (أنظر A/71/PV.12)، على أن تعزيز الصلة بين التنمية والأمن يجب أن تصبح مهمتنا. ويجب أن تكون أولويتنا هي تحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع، بمن فيهم الفئات الأكثر ضعفا من بيننا. ويجب علينا التصدي للأسباب الجذرية التي تمنعنا من تحقيق التنمية المستدامة. وإذا ما استمرت النزاعات والمشاق والفقر، فإن الهجرة وتدفق اللاجئين سيزدادان. إن الأثر البعيد المدى لتغير المناخ على الأمن العالمي لا يمكن تجاهله ببساطة. يجب علينا مواصلة التزامنا المشترك بالتصدي لتغير المناخ حتى يتسنى للأجيال المقبلة أن تعيش على هذا الكوكب بطريقة مستدامة على نحو مستدام. إن لاتفيا تلتزم التزاما تاما بتنفيذ اتفاق باريس.

لقد حان الوقت لوضع آليات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتعين القيام بذلك على جميع المستويات –

الوطنية والإقليمية والعالمية – في شراكة حقيقية مع جميع أصحاب المصلحة. إننا نرحب بالاستعراض الحالي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للوفاء بالأهداف الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠. وستقدم لاتفيا في العام المقبل استعراضا وطنيا طوعيا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة. ويتمثل تركيزنا الوطني في وضع الناس أولا، إذ أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى مكاسب إنمائية طويلة الأمد. ولاتفيا على استعداد لتقاسم خبرتها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق التعاون الإنمائي.

لكي تتمتع مجتمعاتنا بالسلام والتنمية، فإنها تحتاج إلى فضاء ومؤسسات من أجل حوار عام حر ومفتوح ومستنير، حيث يمكن التماس الحقيقة وتقاسم المعرفة وكشف الأكاذيب. كما إن هذا الاعتقاد في صميم نهجنا لمواجهة الدعاية المغرضة والخبيثة والمعلومات المضللة الصادرة عن جهات فاعلة تابعة للدول وغير تابعة للدول على السواء. إن ردنا على هذا التحدي هو إعادة تأكيد المبادئ الأساسية المتمثلة في حرية التعبير والصحافة واستقلال وسائط الإعلام. إننا ملتزمون على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، بدعم تنمية وسائط إعلام وصحافة مستقلة ومهنية وشفافة وموضوعية وبزيادة قدرة مجتمعاتنا على الصمود، بالاستثمار في تقوية مهارات التفكير النقدي، علاوة على محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن لاتفيا ستظل نصيرا قويا للنظام المتعدد الأطراف، وتؤمن بأمم متحدة تتسم بالفعالية والكفاءة، مسترشدة بالقيم التي أسست عليها. لقد آن الأوان لكي تتكيف الأمم المتحدة مع بيئة عالمية متغيرة، وتركز على الأولويات وتحقق النتائج. ولا يمكن للأمين العام أن يفعل ذلك وحده. يجب أن نعمل جميعنا معا لضمان أن تعمل منظمتنا بشكل أفضل وأن تكون مؤهلة لتحقيق الغرض منها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد رايموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطُحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زوما (*تكلم بالإنكليزية*): أغتنم هذه السانحة للإعراب عن تضامن جنوب أفريقيا مع حكومات وشعوب منطقة البحر الكاريبي الشقيقة في أعقاب موجات الأعاصير المدمرة التي أسفرت عن خسائر في الأرواح وإصابات وألحقت أضرارا جسيمة بالهياكل الأساسية والممتلكات. وقلوبنا كذلك مع حكومة وشعب المكسيك في أعقاب الزلزال الذي ضرب مكسيكو سيتي يوم أمس.

وأهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأؤكد دعم جنوب أفريقيا الكامل لكم في تنفيذ أولوياتكم والاضطلاع بمسؤولياتكم طوال فترة ولايتكم. كما نثني على السيد بيتر تومسون، ممثل فيجي، على قيادته الاستثنائية خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية. وأهنئ السيد أنطونيو غوتيريش تهنئة حارة على تعيينه أمينا عاما. كما نهنئ السيد بان كي – مون على ولايته الناجحة.

لقد اخترنا موضوعاً مناسباً لهذه المناقشة، بالنظر إلى التحديات التي تواجه العالم اليوم – ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. ويشمل الموضوع الركائز الثلاث للأمم المتحدة وهي: السلام والأمن، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والمستدامة.

إن اعتماد أهداف التنمية المستدامة، قبل عامين، من أجل مواصلة الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية يمثل تحولاً كبيراً ولحظة تاريخية في حياة الأمم المتحدة. وكلنا ألزمنا أنفسنا بالتصدي لتحديات الفقر والتخلف وعدم المساواة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز نظام عالمي اجتماعي – اقتصادي أكثر مساواة وعدالة حتى نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا يزال الهيكل الحالي للاقتصاد العالمي يعمّق الانقسام بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وفي حين يتمتع عدد قليل من البلدان بفوائد العولمة، فإن غالبية شعوب العالم ما زالت تعيش في الفقر المدقع والجوع، دون أي أمل في تحسين ظروفهم المعيشية على الإطلاق. وحتى داخل البلدان المتقدمة النمو، لا تزال الفجوة بين الأغنياء والفقراء واسعة وهي مصدر قلق بالغ. إننا نحتاج إلى الإرادة السياسية والالتزام من جانب القادة على الصعيد العالمي للتصدي للتحديات والعقبات التي يشكلها هيكل باق على حاله دون تغيير للاقتصاد العالمي، إذا كنا نأمل في تحقيق أهداف وطموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتتجلى علاقات القوى الاقتصادية غير المتكافئة والجائرة هذه بشكل حاد في أفريقيا. فعلى سبيل المثال تنعم القارة بالموارد المعدنية، ولكنها لا تزال تضم أعلى عدد من أقل البلدان نمواً. وما زالت العديد من البلدان المتقدمة النمو تغذي تنميتها من موارد القارة الأفريقية.

كما لا تزال القارة تفقد جزءاً كبيراً من مواردها من خلال التدفقات المالية غير المشروعة. تخسر أفريقيا بلايين الدولارات التي كانت لتستفيد منها لولا ذلك في تنمية القارة وتوفير التعليم والرعاية الصحية والسكن والاحتياجات الأساسية الأخرى البالغة الأهمية للشعوب الأفريقية.

إن غسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب وتجنب الضرائب والفساد وأسعار التحويلات من جانب الشركات المتعددة الجنسيات هي بعض من أكبر التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي والاستقرار. فهي تقوض سلامة النظام المالي العالمي وكفاءة التحصيل الضريبي والتوزيع العادل للموارد. وإننا ننشد التعاون والالتزام من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً من أجل التصدي لتلك الظاهرة. ويقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص التزام تاريخي وأخلاقي بالإسهام في تحقيق بيئة اقتصادية عالمية منصفة والقضاء على آفة التدفقات المالية غير المشروعة من القارة.

وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة أيضاً بدور محوري في معالجة هذه المشكلة. لذلك نرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢١٣/٧١ المعنون ”تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة“. إنه خطوة تمهيدية نحو هيكل عالمي للتصدي لآفة التدفقات المالية غير المشروعة وآثارها.

ولا تزال مسألة السلم والأمن العالميين إحدى ركائز جدول أعمال الأمم المتحدة. وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد التزامها بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، خاصة الاتحاد الأفريقي، في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. ونرحّب بمواصلة تقديم الدعم لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى حل النزاعات في القارة الأفريقية من خلال النهوض بحلول أفريقية للمشاكل والتحديات الأفريقية. وبصفتنا أفارقة، فإننا نفعل كل ما في وسعنا للوصول إلى هدفنا المتمثل في

إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣، وهي مخطط القارة من أجل أفريقيا تنعم بالسلام والرخاء والديمقراطية. وفي ذلك الصدد، نواصل إحراز تقدم كبير في حل التحديات التي تواجه السلم والأمن في قارتنا.

ويحدونا الأمل في أن يتمكّن الشعب الليبي الشقيق في القريب العاجل من العيش في سلام ووئام في بلد ديمقراطي موحّد. وقد دعا الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١١ إلى الحوار لتسوية الأزمة في ليبيا. ومن دواعي الأسف أن بعض الحاضرين منا هنا اختاروا البنادق والقنابل، وتبذل تلك البلدان اليوم القليل من الجهد لتعزيز الاستقرار في ليبيا. وقد أصبح التركيز والانشغال الرئيسيان كيفية التعامل مع تدفق المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا من قارتنا ومن الشرق الأوسط، وهو مجرد عَرَض. لقد أسهمت الحرب في ليبيا بقدر كبير في زعزعة استقرار منطقة الساحل وصولاً إلى وسط أفريقيا، وفي إيجاد ممر للاتجار غير المشروع بالأسلحة والأنشطة الإرهابية.

وفي الواقع، لو كان تحذيرنا من أن توريد الأسلحة إلى المدنيين في ليبيا وتسليح المدنيين في سورية سوف يتسببان في خسائر في الأرواح وقدر كبير من عدم الاستقرار وفي حالة فوضى قد وجد آذانا صاغية، لكان العالم أكثر سلاما اليوم.

وتواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى وضع حد فوري للعنف وإلى بدء عملية انتقال سياسي بقيادة السوريين للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، تجسد إرادة الشعب السوري. وفي كلتا الحالتين، ليبيا وسورية، حذرنا بقوة من مغبة السعي إلى حل التحديات الداخلية التي تواجه دولا ذات سيادة بفرض حلول خارجية من خلال الوسائل العسكرية. والأمل معقود على استخلاص دروس من تلك الفصول المأساوية من أجل جعل العالم مكانا أكثر سلاما.

ونواصل دعوتنا إلى الهدوء في شبه الجزيرة الكورية. ولا يمكن السماح بخروج الوضع عن نطاق السيطرة. وجنوب أفريقيا، بوصفها بلدا فكك طوعا برنامجه للأسلحة النووية، تعتقد اعتقادا راسخا أنه لا توجد أيد أمينة لأسلحة الدمار الشامل. والحل العملي الوحيد لمشاكل الأسلحة النووية هو إزالتها الكاملة، على النحو المُعبر عنه في معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدها مؤخرا ”مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها“. فلم يعد من المقبول أن تحتفظ قلة من البلدان بترساناتها ومخزوناتها من الأسلحة النووية بوصفها جزءا من عقيدتها للدفاع الاستراتيجي والأمن، فيما تتوقع أن يظل الآخرون تحت رحمتها. ونشعر بالقلق من وقوع كارثة ذات أبعاد مروعة جراء احتمال حدوث تفجير بشكل عرضي .

ونوجه نداء مدويا إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية من أجل تخليص العالم والبشرية من أسلحة الدمار الشامل الفتاكة هذه. وفي الوقت نفسه، نؤكد مجددا على الحق غير القابل للتصرف للدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، على نحو ما أكدته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتفخر جنوب أفريقيا اليوم بكونها أكبر منتج للنظائر المشعة الطبية المستخدمة في علاج مرضى السرطان على الصعيد العالمي. وسنواصل تسخير الاستخدامات السلمية للذرة في التصدي لتحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

بينما نقف هنا، نجد مجلس الأمن مصابا بالشلل وغير قادر على الاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب الميثاق. وسنظل ثابتين في دعوتنا إلى إصلاح ذلك الجهاز الحيوي للأمم المتحدة. ونأمل أن يتمكن الأمين العام، بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء، من توفير بعض الزخم نحو تحقيق هذا المثل الأعلى الذي طال انتظاره. وعدم القيام بذلك سيؤدي إلى أن تفقد الأمم المتحدة شرعيتها بشكل لا رجعة فيه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيانغ (غابون).

نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التعاطف والتضامن مع جميع ضحايا الأعاصير والفيضانات والرياح الموسمية ونوبات الجفاف المدمرة التي تحدث بسبب تغير المناخ. وهذه الظواهر دليل على أن تغير المناخ أمر حقيقي وأنه إذا لم نتصرف الآن، فإن الأجيال المقبلة ستعاني من عواقب يعجز عنها الوصف. ويشكل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ معلما رئيسيا في تاريخ الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ وجميع النتائج المترتبة عليه. وينبغي لنا أن نقاوم جميع الجهود الرامية إلى نقض وتقويض اتفاق باريس. ويتعين توجيه جهودنا نحو تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذه.

بالنسبة لجنوب أفريقيا، تتزامن الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة مع الذكرى المئوية لأوليفر ريغينالد تامبو، الذي قاد حركة تحررنا، المؤتمر الوطني الأفريقي، على مدار ثلاثة عقود في الكفاح ضد الفصل العنصري والعنصرية في جنوب أفريقيا. وقد جاب أو آر تامبو جميع أنحاء القارة الأفريقية والعالم بغية حشد الدعم الدولي للكفاح ضد التمييز العنصري ونظام الفصل العنصري الجائر. وكان يؤمن إيمانا راسخا بدور تعددية الأطراف وبالدور المركزي للأمم المتحدة. وكان ذلك هو سبب قضائه وقتا طويلا داخل غرف وأروقة مبنى الأمم المتحدة هذا، ساعيا إلى حشد الأعضاء من أجل اتخاذ إجراءات حازمة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وبينما نحتفل بالذكرى المئوية لميلاد أو آر تامبو، يغتنم بلدنا هذه الفرصة لشكر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مرة أخرى على دعمهما لنا وتضامنهما معنا في كفاحنا من أجل التحرير.

ولو كان أو آر تامبو ما زال على قيد الحياة اليوم، لكان قد ناشد المنظمة أن تفعل كل ما في وسعها لدعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال ولدعم نضال شعب الصحراء الغربية.

لقد دعا العالم إلى إيجاد حل قائم على وجود دولتين للحالة في فلسطين، غير أننا رأينا توسيع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونحن نناشد الجمعية العامة أن تبدي نفس العزم الذي أبدته في دعم الكفاح من أجل التحرير في جنوب أفريقيا بغية ممارسات الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني.

كما نود أن نذكر الجمعية العامة بأن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير لا يزال عرضة للتقويض والطعن والإنكار. ويجب أن تبقي الأمم المتحدة هذه المسألة قيد نظرها، من أجل مصلحة شعب الصحراء الغربية والطموحات الأفريقية لتحقيق التكامل والتعايش السلمي.

وأود أيضا أن أسجل خيبة أمل جنوب أفريقيا إزاء قرار الإدارة الأمريكية في حزيران/يونيه المتعلق بعكس مسار التقدم الذي أُحرز في العامين الماضيين من أجل إنهاء الحصار الكوبي.

وجنوب أفريقيا على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وكما قال رمز تحريرينا، أوليفر ريجينالد تامبو،

”إننا نسعى إلى العيش في سلام مع جيراننا وشعوب العالم في ظل المساواة والاحترام المتبادل والمساواة في المزايا.“

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هايغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هيغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هايغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جينغوب (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أدلى الرئيس ببيان عميق فعندما قال:

”لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل الناس. وظيفتها هي مساعدة الناس الذين يسعون إلى السلام والحياة الكريمة، على كوكب مستدام.“

تهنئ ناميبيا السيد لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لتعزيز نهج محوره الإنسان فيما يتعلق بالعمل في الأمم المتحدة. كما نشيد بمعالي السيد بيتر طومسون على قيادته الممتازة خلال فترة توليه منصب رئيس الجمعية العامة.

وبالأمس، شدد الأمين العام على التزامه تجاه الوحدة العالمية وتعددية الأطراف قائلا:

”إنا نسمي أنفسنا المجتمع الدولي. ويجب علينا أن نعمل ككيان واحد، حيث لا يمكننا أن نفي بالوعد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والنهوض بالكرامة الإنسانية للجميع سوى معا، بصفتنا أمما متحدة.“ (A/72/PV.3، الصفحة ٤)

وباعتبارنا شعب ناميبيا، سنبذل كل جهد ممكن في حدود قدراتنا دعما لهذه القضية النبيلة خلال فترة ولايته بصفته الأمين العام للمنظمة. كما نهنئ السيدة أمينة محمد، ابنة أفريقيا، على تعيينه المستحق نائبة الأمين العام. ويجب ألا ننسى أيضا معالي السيد بان كي – مون والعمل الممتاز الذي قام به خلال فترة توليه منصب الأمين العام.

إن التنمية التي لا تتمحور حول الناس ولا تُترجم إلى تحسين الظروف المعيشية لجميع الناس تنمية لا فائدة منها. وعلاوة على ذلك، فإن التنمية التي لا يصل مفعولها إلى جميع الناس على نحو منصف لن تؤدي إلا إلى تقويض السلام والاستقرار اللازمين لتحقيق التنمية المستدامة. فتزايد التفاوت من حيث الدخل بين الدول وداخلها يشكل أكبر تهديد للسلام داخل البلدان وعلى الصعيد العالمي.

ونحن في ناميبيا تغلبنا على الآفة اللاإنسانية المتمثلة في القمع الاستعماري والفصل العنصري. ومن خلال سياسة مدروسة للمصالحة الوطنية، نجحنا في ترسيخ السلام والأمن والاستقرار بوصفها دعائم ديمقراطيتنا. كما أحرزنا تقدما كبيرا في الحد من الفقر المدقع والفقر النسبي خلال السنوات ال ٢٧ الماضية. فقد انخفض الفقر من مستوى مرتفع بنسبة ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وتحقق ذلك جزئيا بفضل بإنشاء طائفة واسعة من شبكات الأمان الاجتماعي التي تغطي نحو ١٦ في المائة من مجموع السكان. وبينما انخفض التفاوت من حيث الدخل أيضا خلال الفترة نفسها، فإنه لم يتراجع بنفس النسبة التي تراجع بها الفقر.

وقد أصبحنا ندرك أنه ما دمنا نواجه الفقر في ناميبيا، حتى لو كان ذلك بمجرد ١٠ في المائة، فإننا لن نتمكن أبدا من إحلال السلام الدائم والعدالة الاجتماعية.

وبالمثل، ما دامت ثروات البلد موزعة على نحو غير متناسب في أيدي قلة قليلة، فلا يمكننا تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ولهذا السبب فإننا قد أعلنا شن حرب كاملة النطاق ضد الفقر والتفاوت في الدخل. كما أعلنا حربا كاملة النطاق لمكافحة الفساد، حيث إن الفساد هو أحد الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة.

وتمشيا مع الاعتقاد بأن الناس يجب أن يكونوا في صلب التنمية، فقد صغنا عبارة ”ينبغي ألا يشعر أي ناميبي بالإهمال“.

والمنطق بسيط، فالشمولية تؤدي إلى الوئام والسلام، بينما يفضي الاستبعاد إلى الكوارث والنزاع والحرب المحتملة. ومن ثم، فإننا نشيد بالرئيس لاختياره موضوع هذه الدورة: ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“.

وفي ظل مناخ من الزيادة المستمرة في الشعور بعدم اليقين والتقلبات، يتعين على قادة العالم تجديد الإيمان بتعددية الأطراف. إن الأمم المتحدة تكتسي أهمية قصوى لأنها محور احتياجات البشرية ورغباتها. ولذلك، يجب أن تكون شاملة من خلال إدراج أفريقيا على أعلى مستويات صنع القرار. وإن لم تفعل ذلك، فإنها ستكون معرضة لخطر فقدان احترامها. والطريقة الوحيدة المضمونة لاستعادة الثقة في الأمم المتحدة هي أن يصبح مجلس الأمن أكثر شمولا.

ويمكن لشعب ناميبيا أن يشهد على أهمية تعددية الأطراف. فناميبيا نشأت بفضل التضامن الدولي، حيث أبدعها النضال الباسل الذي قام به الناميبيون الوطنيون، وأتت إلى الدنيا بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وبمساعدة الأمم المتحدة. واليوم، بفضل دعم المجتمع الدولي، أصبحنا دولة مستقلة تقوم على مبادئ الديمقراطية والوحدة والاستقرار والسلام وسيادة القانون.

وينبغي ألا تمتد التنمية التي محورها البشر لتشمل جزءا صغيرا فقط من السكان، بل يجب أن تشمل جميع العناصر الديمغرافية. وغالبا ما يكون العنصر الديمغرافي الأكبر في مجتمعاتنا – وهو أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا – مستبعد من التنمية. ونحن، في ناميبيا، نعتقد أن المساواة بين الجنسين تكتسي نفس القدر من الأهمية بالنسبة لمجتمع مستقر ومتناغم. لقد أدى القرار الذي اتخذه الحزب الحاكم في مجال السياسة العامة بتطبيق المناصفة في تمثيل الرجل والمرأة على جميع مستويات إلى تحسن كبير في تمثيل الإناث بنسبة تصل إلى ٤٨ في المائة في الجمعية الوطنية في ناميبيا. وهذا هو ثاني أعلى مستوى من التمثيل لها في القارة، ومن بين أعلى خمسة في العالم.

ولإضفاء معنى أكبر على ذلك التوجيه السياسي، تم أيضا تعيين النساء في مناصب رئيسية في السلطة التنفيذية. ويشمل ذلك رئيسة الوزراء الشابة ونائبتها – التي تشغل أيضا منصب وزيرة العلاقات الدولية والتعاون – ووزيرة التعليم والفنون والثقافة ونائبتها، ووزيرة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا ونائبتها، وزيرة التنمية الحضرية والريفية ونائبتها، ووزيرة الشؤون الداخلية والهجرة. وتمثل هذه مناصب قوية.

وثمة عنصر ديمغرافي هام آخر يجب ألا نهمله، هو الشباب. إننا، في ناميبيا، نقدر تمكين الشباب. وقد تم الاعتناء بالعديد ممن يطلق عليهم الحرس الأكبر سنا وإعدادهم إعدادا جيدا في هياكل الحزب الحاكم والحكومة قبل تكليفهم بمسؤوليات أعلى. ولا تزال هذه الممارسة مستمرة مع عدد من نواب الوزراء من الشباب. ويعد المدعي العام لدينا واحدا من أصغر المدعين العامين في العالم. وفي القريب العاجل، ستمهد آخر ثمار مجموعة تنغانيقا – المقاتلون من أجل الحرية، بمن فيهم أنا شخصيا – لبناء جيل جديد.

عندما اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وانضممنا إلى اتفاق باريس، فإننا لم نكرر التأكيد فقط على الدور المحوري لتعددية الأطراف؛ بل وعلى حقيقة تغير المناخ. إن ما حدث في سيراليون، ومنطقة البحر الكاريبي، وبعض أجزاء من الولايات المتحدة – ولا بد لنا أن نذكر الزلزال الذي وقع مؤخرا في المكسيك – يعمل بمثابة تذكير مؤسف بأن تغير المناخ أمر حقيقي. لقد شهدنا التجريد من الكرامة الإنسانية والأمن والأمل. يجب أن نزيد من عزمنا على التصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ.

ومن أجل تحقيق طموحات العيش على كوكب مستدام، يجب تعزيز عمليات السلام وبناء السلام الدولي. إننا نسلم بمساهمة المرأة في تعزيز السلام العالمي، سواء في مفاوضات السلام أو من خلال مشاركتها النشطة في بعثات السلام. وتؤيد

ناميبيا الجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المناصب القيادية.

إن عدد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في أفريقيا ٢٦ بعثة من أصل ٥٢. ولذلك، فإننا نقر بالشراكة المؤسسية بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن الدوليين. فهذه الشراكة لا تؤدي فقط إلى تعزيز التعاون بين المؤسستين، ولكنها أيضا تضفي مزيدا من الشرعية على القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن أفريقيا.

وينبغي ألا ينظر إلى أفريقيا باعتبارها مصدرا للسلع الأولية الثمينة فقط ولكن بوصفها شريكا هاما وعلى قدم المساواة للمجتمع الدولي بما تقدمه من مساهمات ملموسة. وفي هذا السياق، نرحب بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن الذي وقعه مؤخرا الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، مما سوف يعزز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وتؤيد ناميبيا توافق الآراء الدولي بشأن ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ونكرر التأكيد على أن إقامة الدولة والاستقلال هما الحقوق الوطنية والقانونية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. إننا نشارك في الدعوة إلى السعي للتوصل إلى حل الدولتين بنشاط وعزم متجددين.

وبالمثل، لا يمكن أن يستمر إنكار حقوق شعب الصحراء الغربية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني. وتؤكد ناميبيا من جديد دعمها الكامل والصريح لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. وندعو إلى التنفيذ العاجل لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بهدف إجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية.

وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، ما فتئت ناميبيا تلاحظ تزايد التقارب بين كوبا والولايات المتحدة، الذي بلغ ذروته بإعادة فتح السفارتين في البلدين. ونعتقد أن تلك الجهود ينبغي أن تؤدي إلى الرفع الكامل للحصار الاقتصادي والمالي المفروض على جمهورية كوبا وشعبها، الذي له الحق في السعي إلى تحقيق السلام والحياة الكريمة.

وناميبيا ملتزمة بدعم هذه المنظمة في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام العالمي. وكما قال ألبرت آينشتاين، ”لا يمكن أن يبقى السلام بالقوة؛ ولن يتحقق إلا عن طريق التفاهم.“ فالنحاول أن نكون أكثر تسامحاً وقبولاً للآراء المختلفة من خلال الحوار والتفاهم قبل الشروع في مسار القوة المتعجل، الأمر الذي لا يمكن أن يفضي إلا إلى النزاع، وربما إلى الحرب في نهاية المطاف.

تمثل الأمم المتحدة تجربة اجتماعية عظيمة. تتعايش من خلالها الأمم الصغيرة والكبيرة في سلام ووئام. ولو لم تكن الأمم المتحدة موجودة اليوم، لدعونا إلى إنشاء منظمة على شاكلتها بالتأكيد. ولا بد أن نواصل تعزيز وحدة الأمم المتحدة، لأن الوحدة هي سبيلنا إلى تحقيق عالم خال من الخوف والنزاع. ومن خلال الوحدة – وحدها – يمكن إقامة عالم خال من الجوع والفقر. ومن خلال الوحدة يمكن أن نقدم كوكباً مستداماً لأولادنا وأحفادنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد هيج جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجبل الأسود.

اصطُحب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس فويانوفيتش (تكلم بلغة الجبل الأسود؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأن أؤكد مجدداً التزام الجبل الأسود القوي بقيم الأمم المتحدة.

والجبل الأسود، وهي من أحدث الأعضاء في هذه المنظمة، تسهم بنشاط في صون السلام والأمن في منطقتها. وعلاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي تأتي على رأس جدول أعمال السياسة الخارجية لدينا. ونحن ملتزمون بعزم بالتعاون المتعدد الأطراف، ونؤكد دعمنا للمنظمات الدولية التي تسهم في تحقيق السلام والاستقرار.

ومما له أهمية كبيرة بالنسبة للجبل الأسود أن أصبحت العضو التاسع والعشرين في حلف شمال الأطلسي. وكعضو في هذا التحالف، سيواصل بلدي تحسين تعاونه وشراكته مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومع المنظمات الإقليمية المكرسة لإقامة السلام والاستقرار وصونهما. وفي الوقت نفسه، فقد برهن الجبل الأسود على أنه شريك موثوق به للاتحاد الأوروبي. ومفاوضات الانضمام كفلت لنا فوائد اقتصادية كبيرة بالفعل.

إن المجتمع الدولي يواجه تحديات معقدة، مثل النزاعات التي طال أمدها والإرهاب والتطرف العنيف وأزمات اللاجئين والانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان والفقر. والأمم المتحدة التي أنشئت من أجل منع الحرب والمعاناة البشرية، ينبغي لها التكيف بسرعة أكبر في مواجهة تلك التحديات، واعتماد آليات جديدة لمنع نشوب النزاعات وتسوية الأزمات الطويلة الأمد.

والأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية تحمل على عاتقها مسؤوليات جديدة اليوم. والسلام والاستقرار وتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية هي العناصر الأساسية لتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تنفذ بنجاح عملية إصلاح الأمم المتحدة – وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التابعين لها – بغية تحقيق نمو اقتصادي أكثر إنصافا والقضاء على الفقر وتمكين المرأة اقتصادياً، فضلاً عن سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان والمناطق.

والجبل الأسود ملتزمة بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ خطة الإصلاح الطموحة، بما في ذلك تعزيز دور الجمعية العامة وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، وفقاً لمبادئ التمثيل الإقليمي العادل. والتعاون الناجح بين الجبل الأسود ومنظومة الأمم المتحدة مستمر في إطار مبادرة توحيد الأداء. والنتائج الإيجابية لهذا البرنامج واضحة ومعترف بها من قبل العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن الجبل الأسود جزء من منطقة بينت تجربتها أن الحوار والتعاون ممكنان، وأنهما السبيل الوحيد للتغلب على الخلافات وتحقيق السلام والحلول الدائمة للمشاكل. وعليه، فإننا سنقوم في مطلع العام القادم بتنظيم مؤتمر إقليمي بهدف تبادل خبراتنا والمساعدة على تحديد آليات جديدة لمنع نشوب النزاعات وحلها.

والجهود الرامية لمنع الإرهاب يجب أن تركز على أسبابه. وتلك هي المسؤولية الخاصة التي تتحملها البلدان التي تنشأ عنها التهديدات الإرهابية، ولكن ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة أيضاً. ولذلك، نقدر تقديراً عالياً إنشاء مكتب

مكافحة الإرهاب بمبادرة من الأمين العام، الأمر الذي سيتيح قيادة قوية فضلاً عن الربط بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في سعيها إلى منع النزاع والإرهاب.

وتؤيد الجبل الأسود تأييداً لا لبس فيه الجهود الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توفر أساساً لتحسين الاستقرار العالمي. والجبل الأسود حددت إطارها الوطني في هذا المجال من خلال اعتماد استراتيجية لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، بما في ذلك وضع خطة عمل لتنفيذها.

وتدين الجبل الأسود بشدة تجارب الأسلحة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية باعتبارها أعمالاً تنتهك الالتزامات الدولية، وذلك عملاً بقرارات مجلس الأمن. وتشكل تلك التجارب تهديداً خطيراً للسلام والأمن العالميين. وإننا نؤيد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تهدئة الحالة الراهنة، ونطالب كوريا الشمالية بأن تحترم التزاماتها الدولية احتراماً تاماً.

والاتفاقات المتعددة الأطراف البالغة الأهمية التي اعتمدت تؤكد أن تعددية الأطراف حاسمة وأساسية لتحقيق السلام والنمو المستدام الشامل واحترام حقوق الإنسان. وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ منبراً شاملاً للتحول والتقدم. وبالتالي، لكي يتحقق تنفيذها بالكامل لا بد من ضمان أقصى درجات الالتزام من جانب الدول الأعضاء كافة إلى جانب توفير موارد مالية كبيرة.

ويؤيد الجبل الأسود بقوة المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق دولي جديد بشأن تغير المناخ. إن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يشكل أساسا للمزيد من الجهود في الحفاظ الطويل الأجل على المناخ. كان من دواعي السرور والشرف أن شاركت، باسم الجبل الأسود، في المؤتمر التاريخي في باريس، عندما اعتمد الاتفاق، وأن شاركت في مراسم التوقيع في مقر الأمم المتحدة. وفي إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، يساهم الجبل الأسود ماليا في الصندوق الاستئماني للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

إن احترام حقوق الإنسان شرط مسبق للسلام والأمن والتنمية. والتنفيذ التام للمعايير والقواعد الدولية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها التزام على كل بلد. نحن ملتزمون بالنظام المتعدد الأطراف من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما بين أكثر الفئات ضعفا، ومن ثم نولي أهمية خاصة للقضاء على الفقر ومكافحة التمييز.

كما أننا نولي أهمية خاصة لتعزيز مكانة المرأة ودورها في المجتمع ومنع العنف ضد المرأة وحماية الطفل والتنمية ومكافحة التمييز للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة. ,نحن نقدر تقديرا خاصا المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وإطلاق التحالف العالمي من أجل إنهاء التجارة في أدوات التعذيب وعقوبة الإعدام.

وأنا على يقين من أن تحسين حماية حقوق الإنسان واحترام الأفراد يجعل الجبل الأسود مرشحا قويا لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤. وهذا ما أكده أيضا المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي قال إن الجبل الأسود كان أحد ٣٣ عضوا من أعضاء الأمم المتحدة الذين يقدمون تقارير منتظمة عن تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ونحن نولي أهمية خاصة لوضع وثائق رئيسية بشأن اللاجئين والمهاجرين ونشير إلى ضرورة اتباع نهج شامل، مع مراعاة الأبعاد الإنمائية والإنسانية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان. واستنادا إلى تجربتنا، وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين، فإننا على استعداد لتقديم مساهمة ملموسة في صياغة الاتفاقين العالميين في هذا الشأن.

إن الالتزام الهائل على الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في حالات النزاع والكوارث الطبيعية يلزمها بتعزيز آليات المعونة الإنسانية. ولقد شارك الجبل الأسود بنشاط في مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني، الذي عقد في العام الماضي. وأكد مؤتمر القمة على ضرورة التنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية الدولية. ولذلك قام الجبل الأسود باستثمار جهود كبيرة هذا العام لضمان وجود الأطر التشريعية والاستراتيجية الملائمة للتخطيط لإدارة وتمويل التعاون الإنمائي الدولي والمساعدة الإنسانية.

أخيرا، بالنيابة عن الجبل الأسود، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. إن التزامه المستمر بالحوار والتعاون يؤكد بشكل قاطع أنه سيكون ناجحا جدا في الاضطلاع بمهام منصبه الرفيع. وأود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديري للرئيس السابق، السيد بيتر طومسون، على ما حققه من إنجازات في الأعمال المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن خالص التهاني للأمين العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريش. وإنني على اقتناع بأن خبرته المهنية الغنية وقيادته والتزامه ستسهم في عمل الأمم المتحدة وما تحققه من نتائج في هذا الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات معقدة. كما أعرب عن خالص امتناني للأمين العام السابق بان كي – مون على إسهامه العام في تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وكذلك على الدعم الذي قدمه للجبل الأسود. وأتمنى للجمعية العامة دورة ثانية وسبعين ناجحة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الجبل الأسود على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.